

Distr.: General
26 October 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة اليونان في تموز/يوليه
٢٠٠٥ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير تحت إشرافي، بعد التشاور مع أعضاء مجلس
الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أدامانتبوس ث. فاسيلاكيس
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة اليونان (تموز/يوليه ٢٠٠٥)

مقدمة

اضطلع مجلس الأمن خلال رئاسة اليونان في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥ ببرنامج عمل مثقل جدا بالمهام، حيث عالج طائفة عريضة من المسائل المدرجة على جدول أعماله، من بينها كوت ديفوار والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرق الأوسط والعراق والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين نتيجة الأعمال الإرهابية.

وخلال تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن ١٤ جلسة رسمية وأجرى مشاورات غير رسمية في ١٣ مناسبة. واتخذ المجلس سبعة قرارات وأصدر عشرة بيانات رئاسية. وأدلى الرئيس أيضا بأربعة بيانات للصحافة نيابة عن المجلس. زيادة على ذلك، شارك الرئيس وأدلى ببيان بالنيابة عن المجلس، في الاجتماع الرفيع المستوى السادس للجمعية العامة مع رؤساء المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، المعقود في نيويورك يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

وفي ٥ تموز/يوليه، وبعد اعتماد برنامج عمل مجلس الأمن، أحاط الرئيس الصحافة علما بالنتائج. وعقد الرئيس أيضا اجتماعات مع رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على التوالي، حيث أطلعهما على أعمال مجلس الأمن.

وقدمت رئاسة المجلس من خلال موقعها على الإنترنت www.greeceun.org معلومات مستكملة بانتظام عن برنامج العمل فضلا عن أنشطة المجلس.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٥ تموز/يوليه، عرض الممثل الخاص للأمين العام، الأمين سيسي في أثناء مشاورات غير رسمية، تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأطلع المجلس على الحالة في أعقاب نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في البلد يوم ٨ أيار/مايو ٢٠٠٥.

وفي ٢٢ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيان رئاسيا (S/PRST/2005/35) معربا عن ارتياحه للنجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلد ودعوة الحكومة، وكذلك جميع القوى السياسية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى لتوطيد الحوار الوطني وضمان تحقيق المصالحة الوطنية.

كوت ديفوار

في ٦ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/28) بعد إجراء مشاورات غير رسمية، استجابة لتوقيع إعلان تنفيذ اتفاق بريتوريا يوم ٢٩ حزيران/يونيه في بريتوريا، وطلب المجلس إلى جميع الأحزاب الأيفوارية أن تنفذ بالكامل جميع الالتزامات المعلنة، بوساطة الاتحاد الأفريقي، وأن تمتثل بكل دقة للجدول الزمني المتفق عليه في ٢٩ حزيران/يونيه في بريتوريا.

وفي ٢٦ تموز/يوليه، وخلال مشاورات غير رسمية، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، بشأن تدهور حالة الأمن، بما في ذلك القتال الدائر في المناطق الشمالية من أبيدجان يوم ٢٣ تموز/يوليه. وأعرب الأمين العام المساعد عن رأي مفاده أن يمارس المجلس ضغوطه على جميع الأطراف لكي تمتنع عن أية أعمال قتالية وعن الإدلاء ببيانات تحرض على العنف.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٣ تموز/يوليه، أطلع الممثل الخاص للأمين العام، وليام لاسي سوينغ، المجلس أثناء مشاورات غير رسمية، على آخر التطورات على أرض الواقع، وأكد ضرورة إخراج الجماعات المسلحة الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وناقش الأعضاء أيضا المسائل المتصلة بالميزانية المتعلقة بالاستعدادات لإجراء الانتخابات، استنادا إلى التقرير المستوفى الذي أعده الأمين العام. وعقب المشاورات، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/31) أدان فيه بأقصى درجة من الحزم، المذبحة التي راح ضحيتها نحو ٥٠ شخصا يوم ٩ تموز/يوليه في نتولو - مامبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢٨ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦١٦ (٢٠٠٥) وفيه جدد ولغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الحظر المفروض على توريد الأسلحة بالصيغة المحددة والمعدلة بالقرارين ١٤٩٣ (٢٠٠٣) و ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، وطلب إلى الأمين العام أن يعيد إنشاء فريق الخبراء المشار إليه في القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، وذلك لفترة تنقضي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

منطقة البحيرات الكبرى

في ١٣ تموز/يوليه، أطلع الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى إبراهيم فال، المجلس أثناء مشاورات غير رسمية، بشأن تطور وتقدم الأعمال التحضيرية لمؤتمر البحيرات الكبرى الثاني المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

إثيوبيا وإريتريا

في ١١ تموز/يوليه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غينيو، في مشاورات غير رسمية، آخر تقرير للأمين العام عن التقدم المحرز بشأن إثيوبيا وإريتريا (S/2005/400). ورأى وكيل الأمين العام أن الجمود الذي طال مداه في العملية السياسية الشاملة بين إريتريا وإثيوبيا يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار العسكري ومن ثم طلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في الخيارات الممكنة لتحقيق تقدم في هذا الشأن. وعقب إجراء مشاورات، أشار الرئيس، في بيان للصحافة (SC/8442)، إلى قلق المجلس البالغ إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا وشجع الطرفين على العمل صوب التطبيع الكامل للعلاقات بينهما.

الصومال

في ١٤ تموز/يوليه، أطلع الممثل الخاص للأمين العام فرانسوا لونسيني فال، أعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية، على آخر تقرير للأمين العام (S/2005/392) وعلى التطورات الأخيرة في العملية السياسية. واقترح الممثل الخاص أنه من بين الطرق الممكنة لكسر الجمود في عملية السلام تنظيم مؤتمر للسلام في دولة من دول المنطقة. وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، السفير باها من الفلبين، بيانه إلى مجلس الأمن بشأن تقرير منتصف الفترة المقدم من فريق الرصد المعني بالصومال. وعقب إجراء مشاورات، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/32) ناشد فيه جميع زعماء الصومال مواصلة العمل في سبيل المصالحة، من خلال إجراء حوار شامل وبناء توافق للآراء. وأحاط أعضاء المجلس أيضا علما بطلب الاتحاد الأفريقي السماح باستثناء من الحظر المفروض على توريد الأسلحة، من أجل إمكانية إيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال.

السودان

في ١٤ تموز/يوليه، وفي بيان للصحافة تلاه الرئيس، رحب أعضاء المجلس بتنصيب رئاسة حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في السودان يوم ٩ تموز/يوليه وكذلك توقيع إعلان المبادئ في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن الصراع في دارفور.

وفي ٢٢ تموز/يوليه، وفي جلسة مفتوحة، أحاط الممثل الخاص للأمين العام، جان برونك، أعضاء المجلس علماً بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2005/467) عن الحالة في دارفور وكذلك بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقدم الممثل الخاص تقييماً شاملاً للحالة وقال إنه يشعر بالتفاؤل المشوب بالحذر. وعلى وجه الخصوص، وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، أكد أن فصلاً جديداً في تاريخ السودان قد بدأ، مع تنصيب حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. ورغم هذا التحسن في الحالة، ذكر، مع ذلك، أن الحالة لا تزال هشة للغاية. فالمشاكل التي أحدثتها الحرب الأهلية التي استغرقت ٢٤ سنة لا يمكن التغلب عليها بين عشية وضحاها. وفيما يتعلق بدارفور، كان الممثل الخاص أكثر تحفظاً، حيث ذكر أنه رغم تناقص عدد هجمات الميليشيات على القرى وتحسن حالة المساعدات الإنسانية في المخيمات، فإن الحالة لا تزال حرجية. فالميليشيات لم يتم نزع سلاحها بعد وجهود الحكومة لمعالجة الإفلات من العقاب لا تتقدم بطريقة مرضية. ومع ذلك، ذكر أن توقيع اتفاق دارفور للسلام بحلول نهاية السنة أمر ممكن، شريطة أن يمارس مزيد من الضغط على جميع الأطراف لإيجاد حل.

وفي المشاورات التي جرت بعد ذلك، أدلى السفير فاسيلاكيس (من اليونان)، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ببيان أمام مجلس الأمن عن أعمال اللجنة، لخص فيه نواحي التقدم التي أحرزتها اللجنة منذ بداية أعمالها. وأكد أعضاء المجلس على الأهمية التي يولونها إلى إحراز النجاح في إبرام الجولة التالية من محادثات أبوجا من أجل حل الصراع في دارفور.

مسائل أخرى

في ٢٧ تموز/يوليه، وفي جلسة خاصة، وفي إطار البند المعنون ”رسالتان مؤرختان ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة“ (S/2005/485 و S/2005/489)، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسائل المستوطنات البشرية في زمبابوي، آنا تيبايوكا. وأعرب عدة أعضاء في المجلس عن قلقهم إزاء أزمة المساعدات الإنسانية وطلبوا بمساعدات إنسانية وتنفيذ توصيات المبعوثة الخاصة.

أمريكا

هايتي

في ٢٨ تموز/يوليه، وفي مشاورات غير رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن زيارته الأخيرة إلى هايتي. وقدم معلومات مستكملة إلى المجلس عن حالة الأمن، التي وصفها بأنها هشة للغاية، وأكد حالة عدم الاستقرار السياسي والتقدم البطيء في الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية. وشدد أيضا على المساهمة الإيجابية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الجهود الرامية إلى إرساء أسس الاستقرار في البلد.

آسيا

بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

في ٦ تموز/يوليه، وفي جلسة علنية، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة نهائية من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانيلو تورك، بشأن إنجاز ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وكذلك بشأن التطورات العامة التي جرت في بوغانفيل منذ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وتوجت بتنصيب حكومة مستقلة في ١٥ حزيران/يونيه، ومن ثم شهدت بداية التنفيذ الكامل لاتفاق بوغانفيل للسلام، وأدت إلى النجاح في إنجاز ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢١ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، استجابة إلى طلب مقدم من الكويت، بالنيابة عن المجموعة العربية (S/2005/469)، لطلب عقد اجتماع فوري للمجلس للنظر في التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأطلع المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ألفارو دي سوتو، المجلس على آخر التطورات في المنطقة.

وقال المنسق الخاص، في الإحاطة التي قدمها إن فك ارتباط إسرائيل من قطاع غزة وأجزاء من المنطقة الشمالية من الضفة الغربية هي لحظة مفعمة بالأمل بيد أنها محفوفة بالخطر.

وأضاف أن الانسحاب الإسرائيلي المعتزم، وإن كان جزئياً وبشروط محددة وضعها إلى حد كبير المحتل، إنما يمثل خطوة إيجابية وإرساء سابقة لا يمكن للمجتمع الدولي سوى أن يدعمها. وقال إن فك الارتباط الإسرائيلي المقبل يتيح أيضاً فرصة لإعادة تفعيل خريطة الطريق، التي لا تزال تعتبر أفضل طريقة لتحقيق سلام دائم ووضع نهاية للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد أعضاء المجلس على ضرورة الامتناع عن العودة إلى دائرة العنف وشدّدوا على أن الطريق الوحيد لتحقيق سلام دائم هو من خلال حل قائم على دولتين تتمتعان بمقومات الوجود، ويتحقق ذلك من خلال التنفيذ الكامل لخريطة الطريق. وأكد المتكلمون أيضاً على أهمية ضمان أن يكون الانسحاب الإسرائيلي كاملاً وألا يمس بالمفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي.

وشارك في المناقشة أيضاً ممثلو البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين وإسرائيل والكويت ومصر واليمن وجنوب أفريقيا وتونس والجمهورية العربية السورية وماليزيا والهند ولبنان وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية والنرويج والسودان وكوبا وباكستان والجمهورية العربية الليبية والمغرب.

وأدلى بيان أيضاً كل من ممثل جامعة الدول العربية وممثل منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أدلى بيان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لبنان

قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، في المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٦ تموز/يوليه، تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبحث أعضاء المجلس الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأعربوا عن قلقهم إزاء الانتهاكات التي تحدث عبر الخط الأزرق والتي خلفت قتلى وجرحى من الجانبين، وحثوا الطرفين على وضع حد لهذه الانتهاكات والامتناع عن أي عمل أو استفزاز من شأنه أن يزيد من تصعيد التوتر.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس جلسة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦١٤ (٢٠٠٥)، الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

أوروبا

جورجيا

قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام في جورجيا، هايدي تاغليافيني، في جلسة خاصة عقدت في ٢٧ تموز/يوليه، تقرير الأمين العام بشأن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ووصفت الحالة بأنها صعبة ومعقدة، وأعربت عن تفاؤلها بتحفظ نتيجة للرسائل السياسية الإيجابية الأخيرة التي بعث بها طرفا الصراع وأكدت على ضرورة بذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة ومنسقة دعما لعملية السلام. وقدم المبعوث الخاص لرئيس جورجيا، إراكلي ألسانيا، موقف حكومة بلاده.

وسلم أعضاء المجلس، في المشاورات التالية، بالوادر الأخيرة على حصول تقدم عقب اجتماع مجموعة الأصدقاء بجنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بمشاركة الطرفين. وأكدوا أيضا على ضرورة تكثيف الحوار والجهود المستأنفة فعلا من أجل تسوية المشكلة بالوسائل السلمية.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس جلسة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦١٥ (٢٠٠٥)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة الأعمال الإرهابية

اتخذ المجلس، في ٧ تموز/يوليه، إثر جلسة مشاورات، القرار ١٦١١ (٢٠٠٥) الذي أدان فيه الهجمات الإرهابية التي وقعت في لندن في ذلك اليوم.

وفي ٨ تموز/يوليه، اعتمد المجلس، عقب جلسة مشاورات، البيان الرئاسي (S/PRST/2005/29)، الذي أدان فيه اغتيال إيهاب الشريف، السفير المصري المعين لدى العراق، وجميع الهجمات الإرهابية التي وقعت في ذلك البلد، بما فيها محاولة اغتيال دبلوماسيين من البحرين وباكستان، فضلا عن الهجمات التي استهدفت موظفين مدنيين آخرين. كما أكد المجلس من جديد دعمه الراسخ للشعب العراقي في عملية الانتقال السياسي التي يمر بها وكذلك دعمه لاستقلال العراق ولسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، وناشد المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب العراقيين في سعيهم إلى إرساء أسس السلام والاستقرار والديمقراطية.

وفي ١٢ تموز/يوليه، أعرب الرئيس، في بيان للصحافة، عن إدانة المجلس القاطعة للتفجير الإرهابي الذي شهده لبنان في ذلك اليوم والذي أودى بحياة شخص واحد وإصابة عدة أشخاص آخرين بجروح، منهم وزير الدفاع في هذا البلد. وشجب أعضاء المجلس أيضا بقوة استمرار الاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية الأخرى. وحذروا من أن المسؤولين عن هذه الأعمال لن يسمح لهم بنسف استقرار لبنان، ووحدته الوطنية، وسيادته الكاملة، واستقلاله السياسي. وشجب أعضاء المجلس أيضا، في البيان ذاته، الهجوم الإرهابي على مدينة ناتانيا في إسرائيل الذي وقع في نفس اليوم.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، استمع المجلس، في جلسة مفتوحة، إلى إحاطات من رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ومن رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، ومن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، عن الأعمال التي اضطلعت بها هذه اللجان في الآونة الأخيرة، والتقدم المحرز، والتحديات التي لا تزال تواجهها. واعتمد المجلس في نهاية الاجتماع بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/34) أكد فيه من جديد على جملة أمور منها دعوة المجلس إلى تعزيز التعاون فيما بين اللجان الثلاثة.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، اعتمد المجلس، عقب إجراء مشاورات، بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/36)، أدان فيه بشدة الهجمات الإرهابية على شرم الشيخ، مصر، في ٢٣ تموز/يوليه. وأكد المجلس من جديد أيضا أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها مهما كان دافعها وأينما تحدث وأيا كان مرتكبوها.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، اعتمد المجلس، عقب إجراء مشاورات، بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/37)، أدان فيه بأشد العبارات الممكنة اغتيال علي بلعروسي وعز الدين بلقاضي، الدبلوماسيان الجزائريان المعتمدان لدى سفارة الجزائر في العراق.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦١٧ (٢٠٠٥)، الذي عزز بموجبه نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة، وأسامة بن لادن وحركة الطالبان ومن يرتبط بهم من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات ومدد ولاية فريق الرصد لمدة ١٧ شهرا.

حفظ السلام

استمع المجلس، في جلسة مفتوحة عقدت في ١٨ تموز/يوليه، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ

السلام، ومن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بيتر بيوت، عن التصدي للفيروس في أوساط حفظة السلام. واعتمد المجلس في وقت لاحق بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/33) سلم فيه بأن الرجال والنساء الذين يعملون في القوات النظامية هم عناصر حيوية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لوقف انتشار هذا المرض. ورحب المجلس أيضا بالتعاون الجاري بين إدارة عمليات حفظ السلام والبرنامج المشترك للعمل في مجال نشر الوعي بالفيروس في أوساط أفراد عمليات حفظ السلام، العسكريين منهم والمدنيين، وأثنى على البرنامج المشترك لوضعه برامج وطنية، بالتعاون مع الدول المعنية، للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط الأفراد العسكريين. وفضلا عن ذلك، شجع المجلس الدول الأعضاء على أن تستفيد، لدى إعداد أفرادها للمشاركة في عمليات حفظ السلام، من أفضل الممارسات في مجالات التثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه والتوعية به والتصدي لما يلصق بالمصابين به من وصم وما يعانون من تمييز، وتقديم المشورة والفحص الطوعيين والسريين وتوفير الرعاية والعلاج.

المحاكم الدولية

في ٢٦ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦١٣ (٢٠٠٥)، الذي أحال بموجبه الترشيحات لشغل وظائف القضاة المخصصين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

المسائل المواضيعية

صون السلام والأمن الدوليين

في ١٢ تموز/يوليه، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن صون السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية - التحديات والدروس المستفادة والطريق إلى المستقبل. وترأس المناقشة وزير خارجية اليونان، بيتروس موليفياتيس. وأدلى الأمين العام ببيان، ثم تبعه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وقبل بداية المناقشة، وزعت الرئاسة ورقة للمناقشة/مفاهيمية عن الموضوع حددت قطاعات معينة يمكن لمجلس الأمن أن يركز عليها جهوده من أجل الخروج من دائرة الصراع في المجتمعات المتضررة من الصراعات والحيلولة دون وقوعها مرة أخرى في أزمات من هذا القبيل وتقييم مدى فعالية هذه التدابير والحاجة إلى تعزيزها في المستقبل.

وعلى إثر المناقشة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/30)، أكد فيه من جديد على جملة أمور منها الأهمية التي يوليها للعمل فوراً على إعادة إحلال العدالة وسيادة القانون في المجتمعات بعد انتهاء الصراع، ولتعزيز المصالحة الوطنية والتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك للأهمية المتزايدة للجوانب المدنية من إدارة الصراع في معالجة الأزمات المعقدة والحيلولة دون عودة نشوب الصراع. وعلاوة على ذلك، شدد المجلس على ضرورة ضمان التمويل الكافي وفي الوقت المناسب لأولويات بناء السلام على جميع مراحل عملية السلام وأحاط علماً باهتمام بالاقترح المهم الذي قدمه الأمين العام بإنشاء لجنة بناء السلام.

الأطفال والصراعات المسلحة

في أعقاب المشاورات التي دامت ستة أشهر بشأن مشروع قرار أعدته بنين، في ٢٦ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) المتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام، في جملة أمور، تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ المبينة في القرار نفسه بدءاً بتطبيقه على الأطراف في حالات الصراع المسلح المذكورة في المرافق لتقرير الأمين العام (S/2005/72) والمدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، ثم تطبيقه على الأطراف في حالات أخرى من الصراع المسلح المذكورة في المرفقات لذلك التقرير، وذلك بالتشاور المكثف مع البلدان المعنية، مع وضع مناقشات مجلس الأمن والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاعتبار، وكذلك مراعاة استنتاجات وتوصيات استعراض مستقل بشأن تنفيذ الآلية سيرفع إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقرر المجلس إنشاء فريق عامل تابع لمجلس الأمن لاستعراض التقارير المتعلقة بهذه الآلية وتقديم توصيات ذات صلة إلى المجلس.

مسائل أخرى

في ٢٨ تموز/يوليه، استمع المجلس، في مشاورات غير رسمية وفي إطار البند "مسائل أخرى" من جدول الأعمال، إلى إحاطة قدمتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان، لويز أربور، بشأن بعد حقوق الإنسان في المسائل المعروضة على جدول أعمال المجلس. وأشارت إلى زيارتها الأخيرة التي قامت بها إلى غرب أفريقيا وشددت على أن الذين تحدثت إليهم في البلدان التي زارتها والمدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أعربوا لها عن قلقهم البالغ إزاء ظاهرة الإفلات من العقاب التي تؤدي إلى زرع الخوف وانعدام الأمن وإلى نفس التوقعات باستتباب سلام واستقرار لأمد طويل في هذه البلدان.